مدى فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغيرات الأسعار (التضخم)

د. عبدالرحمن عبدالله الدين حبه عبدالله*

المستخلص:

هدفت الدراسة إلي معرفة مشاكل فرض القياس النقدي والإشكاليات المحاسبية التي صاحبت تطبيقه ومدى تأثيرها على فعاليته وموثوقيته.تمثلت مشكلة الدراسة في الانتقادات الموجهة الي فرض القياس النقدي ومدى قدرته على مسايرة تقلبات الأسعار في ظل التضخم. وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهما:أن بعض الفروض والمبادئ المحاسبية أصبحت غير صادقة في فترات التضخم ومنها فرض القياس النقدي. وان المشكلة الحقيقية ناتجة من تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يشتق من فرض القياس النقدي وما ينتج عنه من معلومات مالية تعتبر مضللة لمستخدميها،كما اظهر التحليل المالي للقوائم المالية لبنك الخرطوم لفترة خمسة سنوات(2011-2016) وجود تأثير لتغيرات الأسعار على قيم بنود القوائم المالية أدت الي تضخيم أرباح البنك نتج عنه زيادة في مصروف الضرائب وسيؤدي ذلك الي تآكل رأس المال في المستقبل، وهو ما يؤكد عدم قدرة فرض القياس النقدي على مسايرة تغيرات الأسعار.أوصت الدراسة بضرورة إظهار اثر تقلبات الأسعار من خلال مجموعة من المعالجات المحاسبية نسبة لقصور فرض القياس النقدي.

Abstract:

The study aimed to know the problems of imposing monetary measurement and the accounting problems that accompanied its application and its impact on its effectiveness and reliability. The problem of the study was criticism of the imposition of monetary measurement and its ability to cope with price fluctuations under

* أستاذ المحاسبة المساعد – كلية العلوم الإدارية – جامعة أم درمان الإسلامية

inflation. The study reached several conclusions: Some of the assumptions and accounting principles have become incorrect in periods of inflation, including the imposition of monetary measurement. The real problem is the application of the historical cost principle derived from the imposition of monetary measurement and the resulting financial information that is misleading to its users. The financial analysis of the financial statements of Bank of Khartoum for five years (2011-2016) Which led to the Bank's profits being inflated, resulting in an increase in tax expense, which will lead to future capital erosion, which confirms the inability of the imposition of monetary measurement to keep pace with price changes. The study recommended the need to show the effect of price fluctuations through a series of accounting treatments in relation to the lack of monetary measurement.

المبحث الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

المقدمة:

تواجه المحاسبة تحديات كبيره في ظل التطورات والتغيرات الاقتصادية المتتالية التي شهدها العالم منذ نهايات القرن الماضي والتي ما تزال مستمرة خاصة حالات تقلبات الأسعار. وبطبيعة المحاسبة كعلم اجتماعي متطور تبعا لتطورات الحياة واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية كان لابد من دراسة المشاكل والانتقادات التي وجهت الي فرض القياس النقدي باعتبار عملية القياس عملية جوهرية في المحاسبة تعتمد بشكل أساسي على النقود كوحدة للقياس. بالتركيز على مشاكل تطبيق فرض القياس النقدي في ظل التضخم وما ينتج عنه من معلومات يفترض أن تكون معبرة عن واقع الإحداث الاقتصادية، لذا تتناول هذه

الدراسة مدى فعالية فرض القياس النقدي وقدرته على مسايرة تقلبات الأسعار في ظل التضخم الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التغيرات في أسعار القوة الشرائية للنقود في ظل التضخم وضعت فرض القياس النقدي ومبدأ التكلفة التاريخية الذي يشتق منه أمام تحديات كبيرة ، لأن المحاسبة لا تتعامل إلا مع الأشياء التي يمكن قياسها بوحدة نقود يفترض فيها الثبات، فأثار الموضوع جدلاً واسعاً حول مدى قدرة فرض القياس النقدي على مسايرة تغيرات الأسعار. يعالج البحث تلك المشكلة من خلال الإجابة علي السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغيرات الأسعار(التضخم)؟

والأسئلة المتفرعة منه كما يلي:

- ما هي المشاكل المحاسبية التي تؤثر على فعالية فرض القياس النقدي؟.
- ما هي المعالجات المحاسبية المناسبة لحل مشكلات تطبيق فرض القياس النقدي في ظل تغيرات الأسعار ومدى تأثيرها على فعالية فرض القياس النقدي؟

أهمية الدراسة:تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1- الأهمية العلمية: توفير معلومات عن ماهية فرض القياس النقدي وقدرته على قياس العمليات المالية فيظل تغيرات الأسعار.

2- الأهمية العملية:الإسهام في توضيح أوجه القصور التي صاحبت تطبيق فرض لقياس النقدي في ظل التضخم ليتم أخزها في الاعتبار وإظهار آثر

تقلبات الأسعار على القوائم المالية من خلال مجموعة من الإجراءات والمعالجات المحاسبية العملية.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على ماهية وأهمية فرض النقدي ومفهوم تقلبات الأسعار في ظل التضخم.

2- دراسة الانتقادات الموجة لفرض القياس النقدي وقدرته على مسايرة تقلبات الأسعار.

3- دراسة الإشكاليات المحاسبية التي صاحبت تطبيق فرض القياس النقدي ومدى تأثرها على فعالية فرض القياس النقدي في ظل التضخم.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولي: تؤثر تقلبات القوة الشرائية للنقود كوحدة للقياس على فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغيرات الأسعار.

الفرضية الثانية: يؤثر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغيرات الأسعار.

الفرضية الثالثة: تؤثر المعالجات المحاسبية لإظهار آثار التضخم على فاعلية فرض القياس النقدي.

منهج الدراسة: استخدم الباحث في هذه الدراسة المناهج التالية: المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي والاستقرائي لتحديد المشكلة وصياغة الفرضيات.والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة.

حدود الدراسة: الحدود الزمانية 2018م والحدود المكانية بنك الخرطوم – السودان.

مصادر جمع بيانات الدراسة: وتتمثل في الآتي:

البيانات الثانوية التي تشمل الكتب والمراجع، والرسائل العلمية، والدوريات، والمؤتمرات العلمية، والتقارير المالية المنشورة من قبل بنك الخرطوم، والمواقع الالكترونية في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت). بالإضافة الي البيانات الأولية التي تشمل بيانات الدراسة الميدانية.

تنظيم الدراسة:تم تقسيم الدراسة إلي ثلاثة محور ،تناول المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة، وتناول المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة ويشمل: مفهوم تغيرات الأسعار(التضخم)، ومفهوم فرض القياس النقدي وأهميته، واثر تغيرات الأسعار على فعالية فرض القياس النقدي. وتناول المحور الثالث تحليل بيانات الدراسة، والنتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

فيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

دراسة:عبدالرحيم عبدالله،(2008)[1]

هدفت الدراسة إلي عرض البيانات المالية بصورة صادقة وعادلة لمستخدمي البيانات وتوفير معلومات ملائمة ومناسبة تساعد في ترشيد واتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية وتوفير أسس وأساليب لتقييم كفاءة الأداء. وتوصلت الدراسة إلي أن نموذج محاسبة التكلفة التاريخية والذي يتم استخدامه في القوائم المالية يؤدى إلي ظهور تباعد بين قيم العناصر التي تحتويها هذه القوائم وقيمتها الحقيقية لوجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

دراسة: سامح سيد،(2008م)[2]

هدفت الدراسة إلى استعراض الأساليب المتبعة في إعداد القوائم المالية في ظل ظروف التضخم الأكثر مصداقية وركز البحث على قياس اثر التضخم على التقارير المالية للحصول على تقارير مالية عادلة وصادقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن بعض الفروض والمبادئ المحاسبية أصبحت غير صادقة في فترات التضخم ولا يمكنها مسايرة أخذ آثار التضخم في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة المالية مثل فرض ثبات القوة الشرائية للنقود ومبدأ التكلفة التاريخية.

دراسة: ابراهيم خليل حيدر السعدي(2010م)[3]

هدفت الدراسة الي بيان اثر التضخم على القوائم المالية وتوجيه قصور تلك القوائم لكي تعد على أساس محاسبة التغير في تقلبات الأسعار لتحسين نوعية المعلومات التي تنشرها، بالإضافة الي بيان اثر المكاسب والخسائر في القوة الشرائية على البنود النقدية للقوائم المالية. توصلت الدراسة الي أن البيانات المالية التاريخية تحتاج الي بعض التعديلات لتعكس الواقع الحقيقي، وان تعديل تلك البيانات لإظهار التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد أصبح مهم لمتخذي القرارات الاستثمارية.

دراسة: عبد الوهاب جبريل عبدالله(2010م) [4]:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقود على مصداقية بيانات القوائم المالية في شركة الأمن الغذائي المحدودة، وتحليل أهم الآثار المترتبة على تجاهل التغير في المستوى العام للأسعار على قوائم نتائج الأعمال والمركز المالي، وكيفية إجراء التعديلات اللازمة لإظهار ذلك الأثر

على بيانات القوائم المالية. وتوصلت الدراسة الي أن القوائم المالية لا تعكس الأرباح الحقيقية لنشاط الشركة وان الشركة تحملت ضرائب إضافية ناتجة عن ظهور الأرباح بأكبر من قيمتها وان ذلك يقود الي تآكل تدريجي لرأس المال.

دراسة: ابرهيم محمد(2012م)[5]

هدفت الدراسة إلي معرفة اثر التضخم على الأصول غير المتداولة ومدى تأثيرها في اتخاذ القرارات وذلك من خلال بيان أثر التضخم على تقويم الأصول الثابتة، وأثر استخدام التكلفة التاريخية في تقويم الأصول غير المتداولة. وتوصلت الدراسة إلي أن تقويم الأصول غير المتداولة على أساس التكلفة التاريخية لا تعكس القيمة الحقيقية لهذه الأصول. وأن القيم التاريخية للأصول الثابتة لا تعكس القيمة العادلة في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار. وأن تقويم الأصول غير المتداولة بقيمتها التاريخية في ظل التضخم يؤدي الي اتخاذ قرارات غير سليمة لمستخدمي القوائم المالية.

دراسة: Cenap, &Grant (2012)[6]

هدفت الدراسة الي اكتشاف آثار التضخم على البيانات المالية وتداعياتها الاقتصادية على الشركات في بيئة التضخم. وتوصلت الدراسة الي أن التضخم يؤثر على إعداد القوائم المالية ويتطلب ذلك إعادة صياغتها وفق المعيار المحاسبي الدولي (29). وان التضخم يؤثر سلباً على جميع البيانات المالية (الميزانيات) للشركات العاملة في بيئة تضخمية بغض النظر عن أصل الشركة محلية أو أجنبية.

دراسة: Hilda Shamsadini & M.Farahmandnia(2013)[7]

هدفت الدراسة الي معرفة العلاقة بين محاسبة التضخم والقياس المالي لشركات الصلب في الهند لفترة خمسة سنوات مالية من(2006-2011م)، وتقييم تأثير التضخم على عرض البيانات المالية لهذه الشركات، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة كبيرة بين محاسبة التضخم والقياس المالي لتلك الشركات، وان ظاهرة التضخم ظاهرة لها تأثير كبير على أداء المؤسسات وهيكلها المالي.

دراسة: Ma.Enriqueta(2014)[8]

هدفت الدراسة الي تقييم فعالية إعداد القوائم المالية على أساس التراكمي او الاستحقاق في البيانات المالية المقدمة في عملات المناقصة القانونية ضمن ظروف تضخمية تنطوي على خسارة كبيرة في القوة الشرائية. طبقت الدراسة على السجلات المحاسبية لحكومة "باجا" بكلفورنيا. وتوصلت الدراسة الي أن المعلومات المالية المقدمة عن حكومة الولاية المركزية والشركات المملوكة للدولة لا تتفق مع معايير التقارير المالية الدولية والوطنية فيما يتعلق بالاعتراف بالتضخم.

دراسة: وادي رقية وآخرون:(2017م)[9]

هدفت الدراسة الي التعرف على آثار التضخم على القوائم المالية، والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في فترات التضخم. وتكمن أهمية الدراسة في توضيح الصعوبات التي تواجه عملية القياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية في حالة التضخم. وتوصلت الدراسة الي أن أغلبية إفراد عينة الدراسة يؤيدون

ضرورة تقديم افصاحات إضافية تتضمن تعديلات للقوائم المالية لعكس اثر التضخم.

دراسة:[10] Akabom Ita Asuquo, & et. al. (2017)

هدفت الدراسة الي تقييم تأثير محاسبة التضخم على قياس دخل الأعمال في شركات التصنيع في نيجيريا، حيث أجريت الدراسة على ملخصات قوائم مالية لستة شركات في الفترة من (2011–2015م)، وتركزت الدراسة بصفة خاصة على دراسة التكلفة التاريخية والتكلفة الحالية التي لها علاقة بمستوى دخل الشركات فيما يتعلق بالإهلاك والضريبة وتوزيعات الأرباح. وتوصلت الدراسة الي أن أساليب المحاسبة لها تأثير كبير على دخل الأعمال، وان الربح وفقا لمحاسبة التكلفة التاريخية أعلى من التكلفة الحالية. وينبغي أن يتم تقييم مستوى ربحية الشركات على أساس القوة الشرائية لمعرفة القيمة الفعلية للشركة.

دراسة: محمد ابراهيم العلي: (2017م)[11]:

هدفت الدراسة إلى توضيح آثار التضخم على القوائم المالية خاصة قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي إلى جانب عرض المداخل المحاسبية المقترحة من قبل المنظمات المهنية المحاسبية لمعالجة آثار التضخم على القوائم المالية في سوريا. وخلصت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للقوائم المالية التي تم معالجتها من آثار التضخم باستخدام التكلفة التاريخية المعدّلة بوحدة النقد الثابتة والأرقام المحاسبية للقوائم المالية التقليدية المعدة على أساس التكلفة التاريخية وذلك إلى الحد الذي تعتبر فيه القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية مضللة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها ركزت على فعالية فرض القياس النقدي في ظل تغيرات الأسعار في ظروف التضخم ، بينما تناولت معظم الدراسات السابقة اثر محاسبة التضخم على القوائم المالية وكذلك اثر تغيرات الأسعار على مبدأ القياس على أساس التكلفة التاريخية.

المحور الثاني

الإطار النظري للدراسة

اولاً: مفهوم التضخمواسبابه وانواعه:

عرف التضخم بأنه الزيادة التي تحدث في أسعار السلع والخدمات التي يقابلها انخفاض في القوة الشرائية العامة للنقود[12].

كما يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملحوظ في أسعار السلع والخدمات والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد[13]

تتمثل أهم أسباب التضخم في زيادة الطلب عن العرض، تضخم دفع التكاليف، زيادة عرض النقد، والأحداث غير الاعتيادية كالأحداث السياسية والتي تؤثر بشكل كبير على ارتفاع المستوى العام للأسعار[14].

للتضخم عدة أنواع منها تضخم الطلب نتيجة اختلال التوازن في السوق بين العرض والطلب، وتضخم التكاليف نتيجة ارتفاع تكلفة العمل، والتضخم المستورد نتيجة لاعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، والتضخم المشترك نتيجة لارتفاع حجم النقود المتداولة وارتفاع السيولة لدى الأفراد مع بقاء حجم السلع والخدمات المنتجة ثابتاً[15].

كذلك يمكن تحديد أنواع التضخم حسب معدل التضخم (Inflation rate) كما يلي[16]:

1. التضخم الجامح: وهو التضخم الذي يصل معدله إلي 1000 أو مليون أو أكثر سنوياً
2. التضخم السريع: وهو التضخم الذي يصل معدله 50 أو 100 أو 200بالمائة
3. التضخم المعتدل: وهو ارتفاع في مستوى الأسعار لا يحرف الأسعار أو الدخل بحده.

مما سبق يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع العام في مستوى الأسعار نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي تتسبب في انخفاض القوة الشرائية للنقود كوحدة للقياس، وله أنواع متعددة وأسباب مختلفة يمكن قياسها بمعدلات حسب طبيعته كل نوع.

ثانياً: مفهوم فرض القياس النقدي:

الفروض هي المسلمات الفكرية المستخلصة من البيئة بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتي يتم الاعتماد عليها في مجال البحث للتوصل الي المبادئ العلمية، وبالتالي فهي المرجع الذي يتم الاحتكام اليه لحسم أي خلاف في التطبيق. باعتبارها حقائق يتم التوصل اليها باستخدام مفاهيم البحث العلمي [17].

عرف القياس المحاسي "بانه قياس مالي معني بالعمليات التي يمكن التعبير عنها نقداً، أي قابلة للقياس الكمي بوحدة النقد"[18] .

تقوم المحاسبة على افتراض أن النقود هي الاساس العام والمشترك للنشاط الاقتصادي، وأن وحدة النقود تقدم أساساً ملائماً للقياس والتحليل المحاسبي،

ويعني هذا الافتراض ان وحدة النقود هي أكفء وسيلة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات للاطراف المهتمة [19].

من العرض السابق يمكن تعريف فرض القياس النقدي بانه من المسلمات المتفق عليها في علم المحاسبة يقضي بضرورة قياس العمليات المالية بوحدة النقود باعتبارها الوسيلة الاكثر ملائمة وكفاءة للتعبير عن نتائج الاعمال خلال فترة زمنية محددة، باستخدام مجموعة من الاجراءات المحاسبية.

ثالثاً: مشاكل تطبيق فرض القياس النقدي في ظل التضخم:

تعرض فرض القياس النقدي لكثير من الانتقادات نتيجة التغير في قيمة النقود المترتب على التقلبات المستمرة في الاسعار، ولقد اثر هذا الفرض على مشاكل التقويم خاصة تقويم الاصول الثابتة وترتب على ذلك الكثير من الجدل العلمي فيما يتعلق باهمية اخذ تقلبات الاسعار في الحسبان عند اعداد القوائم المالية[20].

هناك مشكلة يثيرها فرض القياس النقدي وهي مشكلة عدم ثبات وحدة القياس النقدي ، فمن المعروف ان النقود اداة للتعبير عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات وأنه من المتوقع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، الا أن التفسيرالتقليدي لهذا الفرض يقوم على اساس أنه في غياب التغيرات الكبيرة في القوة الشرائية للنقود يمكن اعتبار وحدة القياس ثابتة القيمة(أي ان التغيرات في قيمة النقود التي ليست ذات وزن كبير يمكن أهمالها) مع مراعات عدم تصوير القوائم المالية باستخدام وحدة قياس موحدة القيمة في حالة حدوث تغيرات كبيرة في القوائم الشرائية للنقود[21].

فيما يتعلق بتأثير التضخم على عملية القياس يرى احد الكتاب أن بعض الفروض والمبادئ المحاسبية أصبحت غير صادقة في فترات التضخم ، ولا

يمكنها مسايرة أخذ أثار التضخم في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة المالية وهي فرض ثبات القوة الشرائية للنقود ومبدأ التكلفة التاريخية [22] .

يري احد الكتاب أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلي انخفاض القيمة الحقيقية للعوائد طويلة الأجل، كما يؤدي إلي انخفاض القيمة الحقيقية لكل من الودائع المصرفية للأفراد والمشروعات والاحتياطيات النقدية للجهاز المصرفي ويؤدي ذلك إلي تخفيض العمق المالي. وكذلك يؤدي الارتفاع في معدل التضخم إلي زيادة تكلفة الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، مما يؤدي إلي قيام الأفراد والمشروعات بتحويل النقود إلي سلع حقيقية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض نسبة عرض النقود إلي الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يضر بأداء القطاع المصرفي[23].

الي ذلك يري احد الكتاب ان ظاهرة التضخم ادت الي التشكيك في الافكار التقليدية لعرض البيانات التي تقدمها القوائم المالية نتج عن ذلك عدم قناعة المستخدمين للمعلومات بفرض ثبات القوة الشرائية للنقود والذ كان يقوم على اساس التعبير عن الحقائق غير المتجانسة.كما ان التغيير في القوة الشرائية للنقود يؤدي الي عدم تجانس قيم الاصول في الفترات المحاسبية المختلفة مما استوجب معه ايجاد بعض الطرق لتعديل البيانات المحاسبية في الفترات المختلفة لتكون معبرة بشكل دقيق عن حقيقتها في ظل تغيرات مستوى الاسعار[24].

بالنسبة لتأثير مبدأ التكلفة التاريخية على عملية القياس في فترة التضخم يري احد الكتاب أن مبدأ التكلفة التاريخية القاضي بإثبات العمليات المحاسبية بقيمتها وقت أتمامها وبغض النظر عن التغيير الذي قد يطرأ عليها من تقلبات في مستويات الأسعار فهو لا يأخذ بعين الاعتبار هذه التقلبات في الأسعار،لذا تظهر

قائمة المركز المالي بقيمها التاريخية قبل أعوام عديدة مع أصول جديدة وحديثة بوحدات شرائية ذات قوة مختلفة حيث تعتبر قائمة المركز المالي مضللة للقارئ، وكذلك الحال فان قائمة نتيجة الأعمال تعتبر مضللة أيضا لان الاهتلاكات المختلفة مبنية على أسس وقيم متساوية دفترياً ومختلفة واقعياً وبالتالي تؤدي إلى اتخاذ قرارات وسياسات غير دقيقة وغير سليمة حيث تجاهلت مشكلة التضخم في المحاسبة بافتراض ثبات القوة الشرائية للعملة[25].

إن بقاء الأصول مسعرة بكلفتها الأصلية وتجنباً لتسوية هذه القيمة وفقا لتغيرات مستوى الأسعار سيفقد القوائم المالية مصداقيتها، حيث أن المعلومات المحاسبية الموضوعية هي أكثر معقولية من تلك التي لا تتسم بالموضوعية، من ناحية أخرى فأن الاعتماد على مبدأ الكلفة التاريخية يجعل مقارنة الدخول مسألة صعبة ويعطي المستخدمين الانطباع بأن الميزانية العمومية تمثل تقريب للقيم وليس مجرد كشف بأرصدة الكلف غير الموزعة[26].

يلاحظ الباحث اتفاق جميع الكتاب على تأثير تغيرات الأسعار على معلومات القوائم المالية،وتفاوت قدرة الفروض والمبادئ المحاسبية على مسايرة تغيرات الأسعار وإمكانية إجراء تعديلات على القوائم المالية المعدة في ظل التضخم. وأن المشكلة الحقيقية التي تتعلق بالقياس في ظل التضخم تظهر عند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يشتق من فرض وحدة القياس النقدي.

رابعاً: المعالجات المحاسبية لآثار التضخم على القوائم المالية:

نادي بعض المفكرين الاقتصاديين بضرورة تجاهل تقلبات الأسعار وأفتراض ثبات قيمة العملة، وتقويم الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية مطروحا منها مجمع الإهلاك[27].

الي ذلك يضيف احد الكتاب أن التضخم أعراض لأمراض اقتصادية وليس دور المحاسبة علاج هذه الأمراض أو القضاء على التضخم ذاته. وأن دور المحاسبة في التضخم دور حيادي ينحصر في بيان آثاره على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية[28].

بينما يرى احد الكتاب أن بعض رجال الفكر المحاسبي قد اتجهوا نحو اقتراح بعض الإجراءات المحاسبية كعلاج جزئي للمشاكل المترتبة على التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في القياس المحاسبي في ظل فترات التضخم التي يشهدها العالم ومنها[29]:

1. تكوين احتياطيات التضخم من الأرباح النقدية المحققة قبل التوزيع لتمويل إحلال الأصول الثابتة.
2. إتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقويم المخزون السلعي للتأثير على صافي الدخل التشغيلي والوصول الي رقم اقرب للواقع.
3. قياس الأصول الثابتة على أساس التكلفة الاستبدالية.
4. استخدام طرق شاملة لعلاج الظاهرة تتمثل في أسلوب أو مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار، وأسلوب أو مدخل التكلفة الجارية.

فيما يتعلق بطرق القياس المحاسبي المتبعة لمعالجة تغيرات الأسعار يري احد الكتاب أنها تتمثل في الآتي[30]:

1. **طريقة التكلفة التاريخية المعدلة:** وتعتمد هذه الطريقة في تقييم الأصول على أساس تكلفتها التاريخية بعد أخذ تقلبات الأسعار في

الاعتبار،والإبقاء على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم مع واعتماد وحدة نقدية ثابتة.

2. **طريقة التكلفة الجارية:** وتعتمد هذه الطريقة على اتخاذ التكلفة الاستبدالية كأساس للتقييم،وافتراض تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية المتخذة كوحدة قياس.

الي ذلك يرى احد الكتاب أن محاسبة القيمة الجارية تستند على الأسس التالية[31]:

1. يتم تعديل القوائم المالية وفق الأسعار الخاصة بالمؤسسة وليس المستوى العام للأسعار.
2. يقتصر التعديل في القيم الجارية على الأصول غير النقدية.
3. تطبيق أساس القيم الجارية ليس فقط إعادة التعبير عن الأرقام المحاسبية التاريخية باستخدام وحدات قياس موحدة بل يقود الي الخروج عن أهم قواعد ومبادئ التكلفة التاريخية خاصة الخروج عن مبدأ تحقيق الإيراد بالبيع.
4. تقسيم مكاسب وخسائر الاستحواذ على الأصول في القوائم المالية الي مكاسب أو خسائر الاستحواذ المحققة ، ومكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة .

بالنسبة لإجراءات تعديل البيانات المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(29) فهي كما يلي[32]:

1/ الميزانية العمومية: يعاد بيان مبالغ الميزانية العمومية غير المعبر عنها بموجب وحدة قياس جارية بتاريخ الميزانية باستخدام مؤشر أسعار عام، ويتم تسجل غالبية البنود غير النقدية بالتكلفة أو بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك.

2/ قائمة الدخل:يتطلب هذا المعيار التعبير عن كافة البنود في قائمة الدخل بوحدة القياس الجارية بتاريخ الميزانية العمومية.

مما سبق يستنتج الباحث أن المعالجات المحاسبية التي تقضي بتعديل بيانات القوائم المالية التي تم قياسها استنادا الي قاعدة فرض القياس النقدي يؤكد حقيقة تأثر فرض القياس النقدي بتغيرات الأسعار وانه غير قادراً على مسايرة تقلبات الأسعار لإظهار اثر التضخم مما يجعل المعلومات غير موثوقة ومضللة.

المحور الثالث

تحليل البيانات واختبار الفروض

أولاً: إجراءات التحليل:

تم الحصول علي بيانات الدراسة من التقارير المالية الختامية لبنك الخرطوم في الفترة من 2011 الي 2016م ومن ثم قام الباحث بمعالجة البيانات المستخدمة بالتبويب والتصنيف وأعداد المؤشرات المطلوبة من خلال تحليل القوائم المالية بواسطة نسب التحليل المالي وقائمة الدخل المنشورتين عن 31 ديسمبر للأعوام من 2011م – إلي 2016م كما يلي:

1/ التحليل الأفقي والراسي للقوائم المالية لبنك الخرطوم مـــن 2011م إلـــي 2016م كما يلي:

الجدول رقم(1)

التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي لبنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الموجودات :-						
النقد وما في حكمه	٪100	٪289.22	٪575.81	٪776.23	٪946.11	٪1245.13
حسابات استثمارية لدى البنوك		٪198.89	٪312.26	٪379.37	٪376.56	٪390.87
استثمارات في أوراق مالية لغرض المتاجرة	٪100	٪183.99	٪230.33	٪264.16	٪352.82	٪552.22
ذمم البيوع المؤجلة		٪77.28	٪51.59	٪99.46	٪124.13	٪184.40
استثمار في المصارف والمشاركات	٪100	٪346.73	٪390.22	٪390.28	٪347.75	٪407.65
استثمار متاح للبيع		٪144.35	٪166.87	٪358.47	٪661.11	٪701.52
استثمارات أخرى	٪100	٪87.33	٪89.770	٪93.67	٪100.80	٪132.12
استثمارات عقارية		٪93.89	٪89.55	٪107.91	٪120.31	٪232.78
موجودات أخرى	٪100	٪189.11	٪298.34	٪336.33	٪377.64	٪411.75
الموجودات غير الملموسة	٪100	٪201.35	٪281.47	٪198.55	٪301.65	٪357.01
الممتلكات والمعدات	٪100	٪235.18	٪286.14	٪326.10	٪352.99	٪486.19
إجمالي الموجودات	٪100	٪117.16	٪140.92	٪612.05	٪479.66	٪613.75
المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق المساهمين	٪100	٪122.69	٪203.13	٪275.17	٪307.37	٪274.26
المطلوبات						
حسابات العملاء	٪100	٪156.12	٪175.39	٪244.01	٪340.89	٪371.20
هوامش خطابات الاعتماد والضمان		٪133.12	٪156.13	٪142.21	٪187.71	٪199.02
مطلوبات أخرى	٪100	٪152.65	٪277.04	٪317.07	٪294.31	٪374.22
المخصصات	٪100	٪157.18	٪185.30	٪228.34	٪288.96	٪397.10
إجمالي المطلوبات	٪100	٪162.11	٪194.02	٪260.39	٪389.11	٪469.91
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٪100	٪161.79	٪176.31	٪235.11	٪330.92	٪400.15
حقوق الملكية						
رأس المال	٪100	٪160.7	٪170.3	٪229.74	٪386.23	٪466.11

علاوة الإصدار	٪100	٪147.15	٪177.33	٪240.36	٪300.22	٪328.23
الاحتياطيات	٪100	٪126.38	٪139.31	٪177.88	٪194.81	٪217.89
الأرباح المرحلة	٪100	٪132.11	٪156.99	٪192.01	٪227.93	٪256.13
إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك	٪100	٪176.19	٪192.20	٪197.57	٪300.09	٪345.82
حقوق المسيطرين	٪100	٪157.3	٪175.7	٪277.13	٪293.21	٪311.75
إجمالي حقوق الملكية	٪100	٪150.50	٪167.23	٪222.41	٪271.09	٪278.11
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية	٪100	٪146.97	٪197.12	٪240.51	٪288.89	٪315.73

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

في الجدول رقم (1) تم تحليل مصادر الأموال كالآتي:

النقد وما في حكمه : يستخدم المصرف العملة المحلية وهي الجنيه السودانية وعملات أجنبية متعددة في نهاية السنة المالية يتم تحويلها ومعالجتها بالعملة المحلية، ويلاحظ الارتفاع المستمر نتيجة للتغيرات في الأسعار حيث قفزت قيمة هذا البند من 189.22% في عام 2012م عن عام الأساس الي 575.81%، ثم ارتفعت الي776.23%، وعلى التوالي الي 946.11%، حتي وصلت الي 1245.13% في العام 2016 .

حسابات العملاء: ظلت في تزايد مستمر من سنة إلي أخرى، ففي العام 2012م زادت عن سنة الأساس بنسبة 56.12%، ثم ارتفعت في عام 2013م الي 75.39%،وواصلت في الارتفاع بمعدل 144.01% في عام 2014م،ثم ارتفعت مرة أخرى فوصل الي 271.20% في عام 2016م،ويرجع ذلك الي تحصيل المصرف من الدائنين حتى يحافظ علي مركزه المالي تجاه المساهمين وعمل علي حفظ التوازن بين الاستثمارات والحسابات الجارية الدائنة .

حقوق أصحاب الاستثمار المطلقة : يلاحظ أن هذه البند في ارتفاع مستمر من سنة إلي أخري حيث بلغ من الأساس إلي عام 2012م بمعدل 61.79%، وواصل في الارتفاع في عام 2013م بمعدل 76.31% ، ثم ارتفع ارتفعا عالياً في عامي 2015م و2016م حيث بلغ 230.92% و300.15%. ويظهر اثر التضخم في تضخيم تلك الحقوق.

صافي الأصول الثابتة : تتجه القيمة النسبية لهذا البند الي الارتفاع خلال الفترة بمعدل 135.18% في عام 2012م عن عام الأساس، وارتفع في عام 2013م بمعدل 186.14%، وثم قفز في العام 2016م الي 386.19% عن عام الأساس بارتفاع يعادل ثلث القيمة مما شجع المصرف علي الاحتفاظ بالأصول الثابتة لتفادي المخاطر والانحرافات المستقبلية. لجاء المصرف للاحتفاظ بالأصول الثابتة لعدم ثبات القوة الشرائية للنقود، لان هذا التغير يؤثر على القيم التاريخية لهذه الأصول وستظهر بقيم غير حقيقية مختلفة عن القيم التاريخية لحظة الحيازة وقيمتها الواقعية لحظة إعداد القوائم المالية.

الموجودات الأخرى :ارتفع هذا البند في عام 2012 عن عام الأساس بمعدل 89.11%،ثم ارتفع مرة أخري في عام 2014 م بمعدل 236.33%، ثم انخفض في عام 2015م حيث بلغ معدل 177%عن عام الأساس، ويعزي هذا الانخفاض إلي زيادة المصروفات والضرائب.

حقوق الملكية: يلاحظ أن أجمالي حقوق الملكية في العام 2012م قد زاد عن سنة الأساس بمعدل 50.50%، أما في العام 2013م زاد عن سنة أساس بمعدل 67.23%، ثم ارتفع مرة أخر في العام 2014م بمعدل122.41%، وفي

2016م بلغ 178.11%عن سنة الأساس.ويلاحظ أن هذا البند تأثر أيضا بالتضخم نتيجة تعليته بتوزيعات أرباح وهميه.

الجدول رقم(2)

التحليل الأفقي لقائمة الدخل – بنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

بيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الإيرادات						
دخل البيوع المؤجلة	٪100	٪173.56	٪275.45	٪420.34	٪488.79	٪578.11
دخل من صيغ الاستثمارات الأخرى	٪100	٪133.84	٪83.17	٪70.11	٪84.31	٪100.55
يطرح : عائد أصحاب حسابات الاستثمارات	٪100	(٪155.50)	(233.09)	(٪276.33)	(٪321.73)	(٪310.67)
نصيبالمصرف من دخل الاستثمارات(بصفته مضارباً ورب مال)	٪100	٪144.43	٪129.98	٪150.31	٪235.89	٪237.35
إيرادات الخدمات المصرفية	٪100	٪132.21	٪346.22	٪343.77	٪217.09	٪284.33
عائد بيع وشراء العملات الاجنبية	٪100	٪150.22	٪351.31	٪471.44	٪177.52	٪195.32
إيرادات أخري	٪100	٪155.31	٪188.25	٪340.31	٪978.37	٪992.03
أجمالي إيرادات البنك	٪100	٪127.75	٪185.43	٪210.01	٪243.66	٪268.73
مكاسب تقييم العملات الأجنبية	٪100	٪145.32	٪188.25	٪340.31	٪49.11	٪28.12
ناقصاً: المصروفات						
تكلفة العنصر البشري	٪100	٪155.15	٪275.14	٪476.25	٪484.11	٪513.02
المصروفات العمومية والإدارية	٪100	٪116.50	٪151.77	٪225.01	٪217.59	٪253.32
مخصصات متنوعة	٪100	٪122.12	٪185.58	٪288.53	٪333.23	٪320.91
أجمالي المصرفات	٪100	٪131.80	٪169.09	٪266.11	٪285.22	٪270.12
صافي الدخل قبل الزكاة والضرائب	٪100	٪137.06	٪187.63	٪199.68	٪250.37	٪249.03
ضريبة أرباح الأعمال	٪100	٪ 670.66	٪2.897.39	٪3.653.89	٪2.118.19	٪2.752.39
صافي الدخل بعد الزكاة والضرائب	٪100	٪130.38	٪171.38	٪188.01	٪201.22	٪233.55

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م.

من الجدول رقم (2)

الدخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات الأخرى: هناك ارتفاع في هذا البند عام 2012م بمعدل 73.56%عن عام الأساس،وفي العام 2013م ارتفع بمعدل 175.45%،وواصل في الارتفاع في العام 2014م بمعدل 320.34%،وفي العام 2016م بلغ 478.11%عن عام أساس.

إيرادات الخدمات المصرفية: يلاحظ ارتفاع هذا البند في العام 2012 بمعدل 32.21% عن سنة أساس، ثم انخفض في العام 2015م و 2016م وذلك نتيجة للتراجع في العائد من العملات الأجنبية وذلك لشح النقد الأجنبي في السودان.

المصروفات العمومية والإدارية: يلاحظ زيادة هذا البند في العام 2013م ارتفع بمعدل 16.50% عن سنة الأساس،أما في عامي 2014م و2015م بلغ 125.01% و117.59%.

الدخل بعد الزكاة والضرائب: هناك تقارب في نسب زيادات هذا البند في الأعوام 2012م و 2014م،أيضا في عامي 2013م وعام 2015م، ثم ارتفعت في 2016م بمعدل 133.55.

تظهر قائمة الدخل زيادات في بنودها متأثرة بالتضخم وهذا يؤثر على قياس صافي الدخل الحقيقي نتيجة لزيادة بند الضرائب والمخصصات التي ستدفع من رأس المال.

الجدول رقم(3) التحليل الراسي لقائمة المركز المالي لبنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الموجودات :						
النقد ما في حكمه	٪8	٪17	٪23	٪24	٪24	٪30
الاحتياطي النقد لدي بنك السودان المركزي	٪5	٪7	٪6	٪6	٪5	٪7
ذمم البيوع المؤجلة	٪26	٪30	٪30	٪30	٪35	٪40
تمويلات أخري	٪1	٪1	٪1	٪1	٪3	٪4
استثمارات في أوراق المالية	٪22	٪11	٪7	٪10	٪8	٪8
مضاربات	٪1	٪1	٪4	٪2	٪1	٪2
مشاركات	٪4	٪6	٪6	٪6	٪5	٪7
مقاولات	٪12	٪10	٪11	٪17	٪22	٪27
صناديق استثمارية ومحافظ تمويلية	٪3	٪1	٪1	٪1	٪1	٪2
ودائع طرف بنوك أخرى	٪12	٪8	٪1	٪1	٪1	٪2
مساهمات في شركات	٪4	٪4	٪4	٪5	٪8	٪10
استثمارات مختلفة	٪4	٪5	٪10	٪10	٪10	٪12
ذمم مدينة	٪1	٪2	٪2	٪2	٪2	٪4
موجودات أخرى	٪6	٪5	٪5	٪17	٪10	٪10
استثمارات طويلة الأجل	٪1	٪1	٪1	٪1	٪1	٪1
صافي الموجودات الثابتة	٪4	٪4	٪4	٪5	٪5	٪8
أجمالي الموجودات	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100
المطلوبات :-						
الحسابات الجارية والادخار	٪29	٪30	٪32	٪32	٪32	٪40
ذمم دائنة	٪8	٪6	٪7	٪3	٪3	٪5
مطلوبات أخرى	٪1	٪1	٪1	٪1	٪1	٪2
أجمالي المطلوبات						
حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة	٪55	٪55	٪57	٪57	٪64	٪70
حقوق الملكية :-	٪8	٪8	٪8	٪8	٪10	٪12
رأس المال المدفوع	٪6	٪6	٪6	٪6	٪5	٪6
الأرباح المبقاة	٪3	٪3	٪2	٪2	٪2	٪4
أجمالي حقوق الملكية						
أجمالي المطلوبات وحقوق الملكية حسابات الاستثمار وحقوق الملكية	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

من الجدول رقم(3) تم تحليل استخدامات الأموال (الموجودات) كالآتي :

النقد وما في حكمه : ارتفع هذا البند في العام 2012م بمعدل15% عن عام الأساس، ثم ظل ثابتاً في معدل 24% في الأعوام 2013م و2014م و 2016م.

حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة : يلاحظ أن المعدلات في الأعوام 2012م و2013م و2014م حول55%و55%و57% منخفضة عن عام الأساس مقارنة مع أعوام أخرى ألا في عام 2015م حيث وصل إلي 60% مسجلاً نسبة زيادة أكثر من 5%.

صافي الأصول الثابتة: تتجه القيمة النسبية للبند للارتفاع من ما يزيد عن 5% عامي 2014م و2015م إلي انخفض حوالي 4% في كل من عامي 2012م و2013م مما يرجح ترشيد المصرف لسياسة الاحتفاظ بأصول ثابتة في ظل الظروف الاقتصادية.

الموجودات الأخرى:تكاد نسبتها تكون ثابتة حيث تراوحت قيمتها بمعدلين 5%و 5% في عامي 2012م و2013 وأما في عام 2014 ارتفعت إلي 17% ومن ثم ارتفعت إلي 20% مقارنة مع معدلات أعوام أخر من معدل طبيعي .

ذمم البيوع الآجلة والاستثمارات: أهم بند مؤثر في ربحية المصرف حيث يمثل الاستخدام الطبيعي لأموال المصرف وارتفعت بمعدلين 30% و30% في عامي 2013م و 2014م،ثم ارتفع في العام 2015م بمعدل32%،وارتفع في العام 2016م بمعدل 35%.

حقوق الملكية:هناك انخفاض في هذا البند في الأعوام 2012م و2013م و2014م و2016م بمعدلات 8%و 8% و8%و10% مرتفع في عام أساس

مقارنة مع معدلات أعوام أخري ونتيجة استجابة للمتطلبات المصرفية العالميـــة والمحلية لتحقيق الكفاءة والملاءة المالية .

الجدول رقم(4)

التحليل الرأسي لقائمة الدخل لبنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

البيان	2011م	2012م	2013م	2014م	2015	2016م
الإيرادات						
دخل من البيوع المؤجلة	٪50	٪64	٪80	٪88	٪90	٪121
دخل من صيغ الاستثمارات الأخرى	٪78	٪74	٪40	٪55	٪50	٪25
يطرح: عائد أصحاب حسابات الاستثمارات	(٪50)	(٪60)	(٪71)	(٪80)	(٪72)	٪77
صافي الدخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات	٪70	٪73	٪46	٪52	٪63	٪70
إيرادات الخدمات المصرفية	٪22	٪24	٪50	٪52	٪40	٪22
دخل البنك من استثماراته الذاتية	٪5	٪4	٪7	٪8	٪8	٪4
إيرادات أخري	٪4	٪4	٪4	٪4	٪6	٪10
أجمالي إيرادات البنك	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100	٪100
المصروفات						
تكلفة العنصر البشري	٪10	٪12	٪16	٪27	٪30	٪26
المصروفات العمومية والإدارية	٪30	٪25	٪25	٪30	٪30	٪30
الاستهلاكيات	٪6	٪6	٪6	٪6	٪6	٪6
فوائد ما بعد الخدمة	٪4	٪1	٪1	٪1	٪1	٪1
مخصصات مخاطر التمويل والاستثمار	٪4	٪7	٪4	٪1	٪1	٪2
أجمالي المصروفات	(٪42)	(٪40)	(٪40)	(٪50)	(٪50)	(٪56)
صافي الدخل قبل الزكاة والضرائب	٪52	٪54	٪52	٪40	٪40	٪44
الزكاة السنة	٪1	٪1	٪1	(٪1)	(٪1)	(٪1)
ضريبة أرباح الأعمال	(٪1)	(٪5)	٪10	(٪6)	(٪6)	(٪6)
صافي الدخل قبل مكافاة وحوافز العاملين	٪51	(٪50)	٪52	٪40	٪42	٪44
مكافاة أعضاء مجلس الإدارة	٪1	٪1	٪1	٪1	٪1	(٪2)
حافز العاملين	٪1	٪1	٪1	٪1	٪3	(٪7)
صافي الدخل بعد الزكاة والضرائب	٪47	٪50	٪45	٪40	٪41	٪42

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

من الجدول رقم(4) التحليل الرأسي لقائمة الدخل لبنك الخرطوم:

الدخل من البيوع المؤجلة الاستثمارات الأخرى: يلاحظ أن هذا البند في حالة تذبذب في معدلاته حيث ارتفع من 51% الي 12% عامي 2012م و2016م منخفض من عام الأساس وفي عامي 2013م و2014م ارتفع بمعدل 80% و88%.

إيرادات الخدمات المصرفية:انخفض هذا البند في العام 2012م بمعدل24% عن عام الأساس، ثم ارتفع في عامي 2013م و 2014م بمعدل 50% و52% ، ثم ارتفع في العام 2016م بمعدل 62% يرجع ذلك الي شح النقد الأجنبي.

مخصصات مخاطر التمويل والاستثمار:يلاحظ انخفاض في البند بمعدل 4% من سنة الأساس، ثم ارتفع حتى وصلت إلي 7% في عام 2012م، ومن ثم انخفض في عام 2013م الي 4% وفي عام 2014م، ثم انخفض إلي 2% في عام 2015م.

صافي الدخل بعد الزكاة والضرائب:هناك استقرار بنسبة 47% و50% 2012من عام الأساس، ثم اخفض الي 42% في العام 2013م واستمر في الانخفاض عامي 2014م و2015م بمعدل40% و42%.

2/ تحليل المؤشرات المالية:

الجدول رقم(5)

مؤشر الربحية : لبنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

مؤشرات / النسب	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
معدل العائد علي الموجودات	٪4.88	٪3.37	٪3.20	٪3.89	٪4.01	٪6.13
معدل العائد علي حق الملكية	٪40.18	٪40.51	٪40.13	٪42.22	٪47.66	٪53.11
معدل العائد علي رأس المال المدفوع	٪75.52	٪66.11	٪64.23	٪66.21	٪70.35	٪72.33
معدل العائد علي الودائع	٪39.01	٪40.72	٪36.22	٪25.33	٪199.07	٪200.05
معدل استخدام الموجودات	٪9.53	٪7.27	٪7.89	٪8.02	٪6.99	٪7.01

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

من الجدول رقم (5) يلاحظ الباحث التي:

يلاحظ وجود ارتفاع وانخفاض في بعض المعدلات التي تقيس ربحية المصرف حيث انخفاض في عامي 2012م و2013م بمعدل4.88% و3.37% عن عام أساس، ثم ارتفع في عامي2014م و2015م حيث بلغ أعلى المعدلات في العام 2016م 6,13%، وأيضا معدل العائد علي حقوق الملكية في عـــامي 2014م و2015م وفي عامي 2015م و2016م بمعدل47.66% و53.11%. أيضـــاً هناك استقرار في معـــدل العائـــد علـــي رأس المـــال المـــدفوع فـــي عـــامي 2012مو2013م بتغيرات طفيفة، أما معدل العائد علي الودائع فـــانخفض فـــي العام 2014 الي25.33% ويلاحظ انخفاض قدرة المصرف علي توليد الأرباح، ثم عاود الارتفاع في العام 2015بمعدل 199% حيث بلغ قمة الارتفاع في عام 2016م بمعدل 200.05%.

الجدول رقم(6)

نسب السيولة لبنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

مؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
نسبة الرصيد النقدي	٪120.50	٪93.91	٪90.15	٪53.02	٪565.25	٪768.58
نسبة الاحتياطي القانوني	٪25.17	٪33.83	٪21.97	٪24.89	٪210.13	٪210.73
نسبة النقدية إلي أجمالي الموجودات	٪2.79	٪2.99	٪2.40	٪1.15	٪1.02	٪1.88

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

من الجدول رقم(6) يلاحظ أن الأصول النقدية تمثل اقل من نصف الودائع وكان المعدل منخفض في الفترة الأولى ثم بداء زيادة قيمة الودائع بعشرة مرة ويعـــد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما في مجال تقييم إدارة السيولة ، وأمـــا نسبة الاحتياطي القانوني وعند قياس مدي كفاية الأصول النقدية وشبه النقديـــة لتغطية الودائع و نلاحظ في عامي كانت النسب متدني فـــي كـــل مـــن عـــامي

2014م و2013م وعام أساس أيضا ولكن الارتفاع في عـــام 2015م بمعـــدل 565.25% وثم وصلت في الارتفاع بلغ قمة ذروتها في ارتفع حيث بلغ ذلك في عام 2016م بمعدل 768.58% حيث بلغت الأرصدة النقدية وشبة النقديـــة أضعاف الودائع ،وأما نسبة النقدية إلي أجمالي الموجودات كمـــا أن الأصـــول السائلة كانت تساوي الخصوم السائلة وأيضا يرجع ذلك إلي التوسع الكبير فـــي أنشطة التمويل بالصيغ الإسلامية.

الجدول رقم(7)

معيار نسب ملائمة رأس المال لبنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

النسبة / مؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
نسبة حق الملكية إلي الاستثمارات المالية	٪50.13	٪98.55	٪183.12	٪131.20	٪133.03	٪141.18
نسبة حق الملكية إلي أجمالي الموجودات	٪9.11	٪9.77	٪8.32	٪8.39	٪7.86	٪7.99
نسبة حق الملكية إلي أجمالي الودائع	٪100.10	٪100.45	٪113.78	٪123.55	٪737.55	٪850.76

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

الجدول رقم(7) أن نسبة حق الملكية إلي الاستثمارات المالية في ارتفعت بمعدل 98.55% في عام 2012م نجد في عام أساس معدل مـــنخفض مقارنـــة مـــع معدلات أخر وثم بلغ ذروتها في عام 2016م بمعدل 141.18% وتعزي ذلـــك إلى زيادة الاستثمار في الأوراق المالية في ذلك العام ، أما نسبة حق الملكية إلي الموجودات حدث زيادات طفيفة في كل من أعوام 2013م و2014م و2015م أما نسبة حق الملكية ألي أجمالي الموجودات في 2013م و2014م ونجد فـــي عام أساس مرتفع مقارنة مع هذا أعوام وثم بلغ ذروة ارتفع فـــي عـــام 2016م بمعدل 850.76%تعزي ذلك إلي كبر حجم الودائع في المصرف .

الجدول رقم(8)

معايير توظيف الأموال لبنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

مؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
معدل توظيف الموارد	٪50.18	٪40.81	٪40.21	٪33.02	٪86.32	٪90.99
معدل استثمارات الودائع	٪98.11	٪90.64	٪82.57	٪70.70	٪78.13	٪80.15
نسبة أجمالي إيرادات إلي أجمالي استثمارات	٪91.01	٪97.33	٪120.43	٪123.18	٪100.38	٪115.01
نسبة أجمالي إيرادات إلي أجمالي الموجودات	٪8.01	٪7.15	٪8.35	٪7.99	٪6.13	٪8.11

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

من الجدول رقم (8) يلاحظ الباحث أن معدل توظيف الموارد انخفض في عامي 2012م بمعدل40.81% ، و 2013م بمعدل 40.21%، ثم وصل في الانخفاض في عام 2014م حيث بلغ33.02%، ثم ارتفع مرة أخر في عام 2015م بمعدل 86.32% وحيث هذه النسبة توضح أمكانية استخدام حقوق الملكية والودائع في الاستثمار في مجال تقييم كفاءة إدارة السيولة نجد لدي المصرف القدرة علي توظيف ما يعادل 90.99% في العام 2016م من موارده في استثماراته ، وأيضا يلاحظ الباحث انخفاض بسيط استثمار الودائع في عام 2012م بمعدل 90.64% عن عام أساس مرتفع مقارنة مع باقي الأعوام . ثم انخفض مرة أخرى عامي 2013م و2015م حيث بلغت معدلات الانخفاض 70.70% و78.13%.

الجدول رقم (9)

معدلات النمو لبنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

مؤشرات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
معدل النمو الإجمالي	٪100	٪157.23	٪220.17	٪260.33	٪372.38	٪400.01
معدل النمو في الودائع	٪100	٪160.11	٪183.30	٪244.81	٪353.77	٪371.25
معدل النمو في حق الملكية	٪100	٪127.88	٪159.38	٪195.03	٪252.07	٪277.05

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك الخرطوم خلال الفترة من (2011م إلي 2016م)

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (9) أن الزيادة كبير في معدلات النمو للمصرف حيث ارتفع معدل الإجمالي في عام 2012م بمعدل 157.23% ، مواصلاً في الارتفاع في عام 2013م حيث بلغ معدله 220.17% ، ثم ارتفع بمعدل 372.38% في عام 2015م بمعدل 361% عن عام الأساس، ووصل إلي قمة الارتفاع في العام 2016م بمعدل 400.01% ويرجع ذلك الي النمو الكبير في حجم الأصول.

أما معدل النمو في الودائع فقد ارتفع عن عام الأساس إلي 60.11% ذلك في عام 2012م، ثم واصل في الارتفاع الي معدل83.30%ذلك في عام 2013م ، واستمر في الارتفاع في عام 2014م ثم ارتفع الي معدل 144.81% ، ثم وصل إلي قمة الارتفاع في عام 2016م بمعدل 271.25%، وذلك نتيجة لجهود الاستقطاب والتحسن الكبير في خدمات المصرف بصورة عامة والخدمات الالكترونية بصفة خاصة وأما معدل النمو في حقوق الملكية ارتفع في عام 2012م بمعدل 27.88% ، وثم واصل في الارتفاع الي معدل 59.38% في عام 2013م، واستمر في الارتفاع في عام 2014م بمعدل 95.03%، و في عام 2015م ارتفع بمعدل152.07% ، واستمر في الارتفاع في عام 2016م بمعدل 177.05%عن عام الأساس.

يلاحظ الباحث أن الارتفاع المتتالي في بنود القوائم المالية نتج من توسع في قيمة الأصول والودائع والأرباح وحقوق الملكية حيث أن مبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى تضخم الربح نتيجة انخفاض قيم الإهلاك المحسوبة ويترتب على ذلك رفع نسبة الضرائب على الإرباح وتوزيع أرباح وهمية على المساهمين.

من التحليل الأفقي والرأسي لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل أتضح للباحث أن هناك ارتفاع كبير في عناصر القوائم المالية خاصة صافي الموجودات الثابتة في قائم المركز المالي وصافي الربح الموزع في قائمة الدخل وهي معلومات بنيت على قياس بيانات مالية ذات مفارقات أكثر بكثير من القيمة الحقيقية التي ارتفعت نتيجة لتغير المستمر في أسعار القوة الشرائية عن الواقع الفعلي للوضعية المالية للمؤسسة.وللتأكيد من ذلك يعرض الباحث متوسط أسعار القوة الشرائية للمواد الاستهلاكية في نفس فترة القوائم المالية من 2011 الي 2016م لمعرفة مستوى التغيرات العامة في الأسعار لنفس الفترة وهو يظهر عدم ثبات وحدة القياس النقدي (الجنيه السوداني) الذي يعتبر عملة النشاط الرئيسية للبنك كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (10)

متوسط الأرقام القياسية السنوية للمواد الاستهلاكية بالسودان في الفترة من 2011-2016م:

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرقم القياسي نهاية السنة	181.9	262.8	372.9	468.6	527.6	688.4
متوسط الرقم القياسي للسنة	169.6	230.3	314.0	429.8	502.5	591.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان.

ويتضح من ذلك أن القياس في ظل تقلبات القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي لا يعبر عن حقيقة قيم عناصر القوائم المالية لأنها تستخدم وحدات قياس ذات قوة شرائية مختلفة وغير ثابتة وذلك يؤثر على افترض ثبات القوة الشرائية عند تطبيق فرض القياس النقدي، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى: **(تؤثر تقلبات القوة الشرائية للنقود كوحدة للقياس على فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغيرات الأسعار)**.هناك تأثير واضح لتغيرات الأسعار على قيم بنود القوائم المالية أدت الي تضخيم أرباح البنك وزيادة مصروف الضرائب مما يؤكد عدم

ملائمة فرض القياس النقدي في ظروف التضخم، وقد اثبت التحليل صحة هــذا الفرض.

كما توصل الباحث من الدراسة النظرية والتحليل السابق للقوائم المالية للبنك الي مجموعة استنتاجات مفادها أن الاعتماد على التكلفة التاريخية في قياس البنــود المختلفة للقوائم المالية يؤدي الي تقدير غير سليم لقيم تلك البنود مما ينتج عنــه معلومات مضللة، حيث تظهر قيم الإهلاك بأقل من القيم الحقيقة المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية للأصول التي تغيرت قيمتها الواقعية عن القيمة التاريخية بفوارق كبيرة وأدى ذلك الي وجود تضخم في الإرباح ترتب عليه ارتفاع فــي نسبة الضرائب على أرباح الأعمال وصولاً الي صافي أرباح وهمية تدفع مــن رأس مال المؤسسة بقيمة حقيقية بدوره سيؤدي الي تآكل رأس المال. وهذا يؤكد صحة **الفرضية الثانية: (يؤثر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على فاعلية فرض القياس النقدي في ظل تغير الأسعار)**.لان فرض القياس النقدي يقوم على ثبات وحدة القياس(النقود) أو وجود تغيرات طفيفة تكون مقبولة ويســهل معالجتهــا كفروقات إعادة تقييم . بخلاف ذلك يصبح فرض القياس النقدي غير قادراً على إظهار تغيرات الأسعار نتيجة التضخم مما يفقده فعاليته في تحقيق القياس الدقيق لإخراج معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

يستنتج الباحث أيضاً من معلومات الدراسة النظرية ومن الإيضاحات المتممة للقوائم المنشورة عن السياسات المالية التي يتبعها البنك (الإيضاح رقم (2) الفقرة (ج) في القوائم المنشورة "أن القوائم المالية للبنك قد تم إعدادها وفق التكلفة التاريخية المعدلة ليشمل إعادة تقييم الاستثمارات في الصكوك والأسهم بغرض المتاجرة أو المتاحة للبيع وذلك بحسب القيمة العادلة في نهاية الفترة" .

وهذا يؤكد ما جاء في العرض النظري للدراسة فيما يتعلق بمعالجات آثار التضخم على القوائم المالية منها(طريقة التكلفة التاريخية المعدلة: وتعتمد هذه الطريقة في تقييم الأصول على أساس تكلفتها التاريخية بعد أخذ تقلبات الأسعار في الاعتبار، والإبقاء على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم مع اعتماد وحدة نقدية ثابتة)، يؤكد ذلك صحة الفرضية الثالثة:(**تؤثر المعالجات المحاسبية لإظهار آثار التضخم على فاعلية فرض القياس النقدي**). لان فرض القياس النقدي غير قادرا على مسايرة تغيرات الأسعار في ظل التضخم .

ثانياً: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

مما تقدم توصل الباحث الي مجموعة من النتائج تتمثل في الآتي:

1. هناك بعض الفروض والمبادئ المحاسبية أصبحت غير صادقة في فترات التضخم ، ولا يمكنها مسايرة أخذ أثار التضخم في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة المالية وهي فرض ثبات القوة الشرائية للنقود ومبدأ التكلفة التاريخية.
2. أن المشكلة الحقيقية التي تتعلق بالقياس في ظل ظروف التضخم تظهر عند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يشتق من فرض وحدة القياس النقدي فتنتج عنه معلومات مالية تعتبر مضللة لمستخدميها.
3. في التطبيق المحاسبي للتضخم تعد القوائم المالية مرة على أساس التكلفة التاريخية، ومرة على أساس البيانات المعدلة في ضوء مستوى التضخم الأمر الذي افقد فرض القياس النقدي فعاليته وعدم قدرته على مسايرة تقلبات الأسعار.

4. أن المعالجات التي تقضي بتعديل معلومات القوائم المالية في ظل ظروف التضخم تؤثر على فاعلية فرض القياس النقدي لأنه لا يأخذ اثر تقلبات الأسعار فيؤثر ذلك على مصداقية موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
5. اظهر التحليل المالي للقوائم المالية لبنك الخرطوم لفترة خمسة سنوات محل الدراسة وجود تأثير واضح لتغيرات الأسعار على قيم بنود القوائم المالية أدت الي تضخيم أرباح البنك نتج عنه زيادة في مصروف الضرائب وسيؤدي ذلك الي تآكل رأس المال في المستقبل.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة إظهار أثر تقلبات الأسعار على الدفاتر المحاسبية سواء عن طريق إعادة التقدير ، أو عن طريق إستخدام الأرقام القياسية لبيان مدى صحة التكاليف التاريخية في ظل الأسعار الجارية لتقديم معلومات ملائمة وموثوقة.
2. اقتراح بعض الإجراءات المحاسبية كعلاج جزئي للمشاكل المترتبة على التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية وفرض القياس النقدي بتكوين احتياطيات التضخم من الأرباح، وإتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقويم المخزون،واستخدام أسلوب أو مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار، وأسلوب أو مدخل التكلفة الجارية.
3. على الباحثين اجراء مزيدا من الدراسات والبحوث عن تأثير ظاهرة التضخم الاقتصادي علي بعض الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

المراجع:

1- عبدالرحيم عبدالله احمد، التضخم وأثره على معلومات القوائم والتقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2008م.

2- سامح سيد عبد الستار محمد، اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مشكلة تغير الأسعار(التضخم)،(رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بني سويف ، كلية التجارة، 2008م).

3- ابرهيم خليل حيدر السعدي ، فاعلية القياس المحاسبي عند التغير العام للأسعار وأثره على جودة المعلومات المحاسبية وفق المعيار المحاسبي الدولي(29)- دراسة تطبيقية لشركة الاسمنت الأردنية، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، المجلد(1)، العدد(19)، 2010م.

4- عبد الوهاب جبريل عبدالله حسين، اثر التغير في المستوى العام للأسعار على مصداقية بيانات القوائم المالية، (رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م).

5- ابرهيم محمد احمد الحاج، اثر التضخم على تقويم الأصول الثابتة وكيفية عرضها في القوائم المالية، (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، 2012م).

6- Cenap Ilter ,Grant Mac Ewan, **International Journal of Business** and Social Science, Vol. 3, No. 13: 2012.

7- Hilda Shamsadini & M.Farahmandnia, Inflation Accenting(CPP Method) & Profit Ability Rations In Case Of steel Companies In India, **Indian Journal Of**

Commerce & Management Studies, Issn:2240-0310 Eissn: 2229-5674 (2013).

8- Ma. Enriqueta , Mancilla Rendon , International **Journal of Business and Social Science**, Vol. 5, No. 11: 2014.

9- وادي رقية وآخرون:مدى أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية عن اثر التضخم في القوائم المالية، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد(4)، المجلد (2)، 2017م.

10- Akabom Ita, et. Al., Effect of Inflation Accounting On Business Income Measurement Of Quoted Manufacturing Companies in Nigeria, ,**Imperial Journal of Interdisciplinary Research** (IJIR)Vol-3, Issue-1, ISSN: 2454-1362,(2017).

11- محمد ابراهيم العلي، معالجة آثار التضخم على القوائم المالية في بيئة الأعمال السورية ، **مجلة جامعة البعث**، المجلد(39)، العدد(34)، 2017م.

12- ليلى ناجي مجيد الفتلاوي ، بيئة المحاسبة ومؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013م، ص289.

13- محمد ابراهيم العلي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

14- مصطفي حامد سالم الحكيم ، وعبد السلام عوض خير السيد ادم، الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية "دراسة ميدانية على المصارف العاملة بالسودان"، **مجلة العلوم الاقتصادية** ، عمادة البحث العلمي – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد(17)، العدد(1)، ،2016، ص120.

15- على الحسن محمد نور زروق، فدراسة تطبيقية لمنحنى فليبس في السودان(الفترة من1984- 2000م)، **مجلة جامعة بخت الرضا العلمية** ، العدد الثالث عشر، ديسمبر: 2014م، ص 150.
16- محمد ابراهيم العلي، مرجع سبق ذكره، ص 73.
17- علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولي، غزه: 2011م، ص 152.
18- المرجع السابق، ص 160.
19- دونالد كيسو ، جيري ونجت ، تعريب : أحمد احمد حامد حجاج،سلطان المحمد السلطان، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، دار المريخ للنشر، السعودية: ص 77.
20- حلمي محمود نمر، نحو نظرية عامه للمحاسبة ومجالات تطبيقها، **مجلة المحاسبة والإدارة والتامين** ، جامعة القاهرة، العدد(9)ن السنة السادسة، 1967م، ص 14.
21- علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره ، ص160.
22- سامح سيد عبد الستار، مرجع سبق ذكره، ص15.
23- مجدي الشوربي، أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد(8)، العدد(2)، 2006، ص10.
24- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، نظرية المحاسبة، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007م، ص 65.
25- سامح سيد عبد الستار، مرجع سبق ذكره، ص29.
26- ليلى ناجي مجيد الفتلاوي ، مرجع سبق ذكره ص289.
27- يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الثانية، 2014م، ص85.

28- محمد عبد الحليم عمر ، المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية ، دراسة مقدمة إلى حلقة العمل الثالثة من ندوة "التضخم وآثاره على المجتمعات – الحل الإسلامي"، نظمها مجمع الفقه الإسلامي – التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالاشتراك مع مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين، خلال الفترة من 29 إبريل إلى 1 مايو 1997م ، بالمنامة عاصمة دولة البحرين، ص 7.

29- رأفت حسين مطير ، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة آفاق ، غزه، 2008م، ص184.

30- محمد عبد الحليم عمر ، مرجع سبق ذكره، ص8.

31- مصطفى حامد سالم الحكيم، عبد السلام عوض خير السيد ادم، مرجع سبق ذكره، ص 122.

32- محمد ابراهيم العلي، مرجع سبق ذكره، ص79.